الأمم المتحدة

E/CN.3/2003/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2002
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والثلاثون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: قياس الاقتصاد الجديد

مكتب الإحصاءات الوطنية للمملكة المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقريرا أعدّه المكتب الإحصائي الوطني للمملكة المتحدة عن المؤتمر المعقود حول موضوع ''الإحصاءات الرسمية والاقتصاد الجديد'' والذي نظمته الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية. ويتضمن هذا التقرير موجزا للاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر، وقد تود اللجنة استعراضه.

* E/CN.3/2003/1.

100103 100103 02-75101 (A)
0275101

المؤتمر المعقود حول موضوع "الإحصاءات الرسمية والاقتصاد الجديد"، الذي نظمته الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية

تقرير مكتب الإحصاءات الوطنية للمملكة المتحدة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – النطاق	٣-٤	٣
ثالثا – المسائل الرئيسية	٥	٤
رابعا – نموذج جديد	٦-١٥	٤
خامسا – المسائل الرئيسية في الإحصاءات الاجتماعية	١٦-١٩	٦
سادسا – المجتمع الإحصائي الدولي وجدول أعمال الاقتصاد الجديد	٢٠-٢٧	٧
سابعا – أولويات يتعين على المكاتب الإحصائية أن تتصدى لها الآن	٢٨-٣٢	٩
ثامنا – رصد التقدم	٣٣-٣٤	١٢

أولا – مقدمة

١ – ليس لمؤتمر لندن لعام ٢٠٠٢ الذي عقدته الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية إجراءات رسمية لاعتماد أو إقرار استنتاجات رسمية لأعماله. بيد أن الفرصة التي أتاحتها الطائفة العريضة من الورقات المقدمة في المؤتمر والمناقشات التي أجريت فيه – والتفاعل بين الإحصائيين والاقتصاديين وواضعي السياسات العامة وقادة الأعمال التجارية – بدت ثمينة لعدة مشاركين. وأثار المؤتمر قضايا هامة استجابة لما يلي:

- الاهتمام المتنامي بفهم التغيرات الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط الاقتصادي وهيكل الاقتصاد.
- الطائفة العريضة من الأعمال الجارية حاليا في منظمات عديدة لتحسين ذلك الفهم.

٢ – ونحن نود الاستناد إلى تلك الورقات والمناقشات لاقتراح توجيه ممكن للعمل الدولي في المستقبل. ويوجز هذا التقرير المناقشات التي أجريت في الجلسة الختامية للمؤتمر، والمساهمات المقدمة من الوفود، والنقاط الأساسية في محاضر الأعمال. ويقدم مكتب الإحصاءات الوطنية للمملكة المتحدة هذا التقرير كسجل لتدوين الاستنتاجات التي توصل إليها الإحصائيون الرسميون والاقتصاديون ومستخدمو الإحصاءات بخصوص التحديات الهامة التي تطرحها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملهم لتزويد صانعي السياسات العامة والقطاع الخاص بالمعلومات اللازمة. وهو يوجز أيضا آراء المشاركين بشأن الإجراءات والأولويات اللازمة لإحداث التغيير الضروري.

ثانيا – النطاق

٣ – تم التعليق على عنوان المؤتمر ''الإحصاءات الرسمية والاقتصاد الجديد''. وقد رأى البعض أن تعبير ''قياس الاقتصاد الجديد''، المستخدم لوصف التحدي الذي يواجه الإحصائيين والاقتصاديين، ضيق المعنى بحيث أنه لا يسمح بإظهار التغيرات الناجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع عن الدور المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيد أن آخرين رأوا أن مدلول هذا التعبير أوسع مما ينبغي إذ أنه يشمل تغيرات تنظيمية وسلوكية ليس لها صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ – وتصف الأطر المعروضة في المؤتمر مفهومي ''الاقتصادي القائم على المعرفة'' و ''مجتمع المعلومات''. وتتناول الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير تفسير تعبير ''الاقتصاد الجديد'' الذي ينطوي عليه كل من المفهومين. بيد أنها تتناول أيضا القضايا التي أثيرت والتي لا تندرج في إطار هذا التعريف المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما تلك

التي تتعلق بقياس النواتج في مجال الخدمات، وهي أساسا مشاكل قياس لـ ''الاقتصاد القديم'' تظهرها التغيرات في هيكل الاقتصاد.

ثالثا – المسائل الرئيسية

٥ – تناولت الجلسة الختامية مسألة الحاجة إلى التغيير تحت العناوين الأربعة التالية:

(أ) هل نحتاج إلى نموذج جديد أو إلى مجرد استكمال للحسابات القومية والإحصاءات الأخرى وتوسيع نطاقها؟

(ب) ما هي القضايا الرئيسية التي يتعين طرقها في الإحصاءات الاجتماعية (التعليم، العمل، الصحة، الرعاية الاجتماعية، وما إلى ذلك) نتيجة للاقتصاد الجديد؟

(ج) هل الترتيبات الحالية التي يستند إليها مجتمع الإحصائيين الدولي كافية للمضي قدما في العمل بشأن البرنامج المتعلق بقياس الاقتصاد الجديد؟

(د) ما هي أهم الأولويات التي يتعين على الإحصائيين الرسميين معالجتها الآن؟

رابعا – نموذج جديد

٦ – يتزايد حاليا بقدر كبير استخدام الاقتصاد العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتترتب على ذلك آثار هامة بالنسبة لميادين أخرى للتنمية التكنولوجية (مثل التكنولوجيا البيولوجية، وعلوم المواد)، فضلا عن الأثر المترتب على عمليات التنمية الاقتصادية المتسارعة. وقد ازداد استخدام المؤسسات والأسواق للمعرفة، ويؤدي هذا إلى تحوّل سريع على نطاق عالمي. ونتج عن تطوّر تكنولوجيا المعلومات ما يلي:

- اتساع سريع لنطاق ما هو متاح للمستهلكين والأعمال التجارية من منتجات وخدمات.
- تغيّرات في سلوك وتفاعل المستهلكين والأعمال التجارية.

٧ – أظهر المؤتمر وجود حاجة ملحة لاستكمال القياسات الإحصائية لكي ينعكس فيها الهيكل المتغير للاقتصاد. وهذه الحاجة ملحة بصورة خاصة في ميداني نواتج الخدمات وأسعارها اللذين لم ينفكا يمثلان ''نقطة ضعف'' في الحسابات القومية. ونتج عن النمو في الخدمات، الذي سيصبح عنصرا مهيمنا في اقتصادات عديدة، تعزيز الطابع الاستعجالي للحاجة إلى حلول متفق عليها. وليست هذه المشكلة خاصة بالاقتصاد الجديد، بل هي مشكلة قديمة أظهرتها مناقشات الاقتصاد الجديد المتعلقة بقياس النواتج وبالتسعير.

٨ - وثمة احتياجات إحصائية مماثلة، لكنها أكثر تعقيدا، في الميادين الهامة لتكوين رأس المال المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مراعاة البرامجيات والفئة الأعم للموجودات غير المنظورة، وهي ميادين لا جدال في أنها تندرج ضمن أي تعريف يسعى إلى تحديد اقتصاد المعرفة. وتثير حلول هذه الاحتياجات مشاكل قياس إضافية. فعلى سبيل المثال، تنطوي طرائق تسعير الموجودات غير المنظورة على قدر كبير من عدم التيقن وعدم الموضوعية. ويتعلق السؤال المطروح بنطاق وسرعة التقدم الذي يمكن أن نحققه نظرا لمحدودية الموارد المتاحة لتنفيذ أي تعديلات.

٩ - ولم يتم حتى الآن إثبات وجود حاجة لنموذج جديد لإحصاءات الحسابات القومية. ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم وجود نظرية جديدة متماسكة بشأن الطريقة التي عدّلت بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العلاقات الاقتصادية الأساسية داخل الاقتصاد. بيد أن هذه التكنولوجيا غيّرت سلوك العوامل الاقتصادية وتفاعلاتها.

١٠ - وغيّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا السمات الاقتصادية المميزة للأصول بوصفها مدخلات في العمليات الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، فإن المعرفة، التي يمكن أن تزداد قيمتها أثناء الاستخدام، يختلف سلوكها بقدر كبير عن سلوك الأصول المادية. وفي معظم البلدان، يصعب تقييم المعرفة والتعلم والمهارات، بوصفها أصولا، بسبب عدم وجود بيانات عن المهارات والتعلّم المتواصل في المؤسسات. ويقوم حاليا بعض المكاتب الإحصائية الوطنية بسد هذه الفجوة الإحصائية.

١١ - وقد يتعين اتخاذ تدابير جديدة لتقييم التوسع الهائل في الاتصالات، إذ أن ''المجتمع الشبكي'' يسمح بعدد أكبر بكثير من التفاعلات - الاجتماعية وكذلك الاقتصادية - بين الأفراد. وثمة مجالات سيتعين فيها القيام بالكثير من العمل لتكييف أُطر القياس الاقتصادي القائمة، لكن التغييرات اللازمة تتمثل في عمليات استكمال وتوسّع وليست استحداثا لإطار جديد تماما.

١٢ - ولتحقيق هذه التغييرات وفهم سلوك الأعمال التجارية، لأغراض متعلقة بالسياسات، سيتزايد الطلب على بيانات الاقتصاد الجزئي. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، سيكون من الهام توفر القدرة على وصل مجموعات بيانات الأعمال التجارية بمصادر أخرى وربط بيانات الأداء بالمعلومات عن المدخلات.

١٣ - وأُعرب عن الرأي بأن نطاق التغيير اللازم في بعض المجالات لا يمثل نموذجا جديدا للقياس. وفيما يتعلق على وجه الخصوص بخدمات مثل الخدمات الصحية والتعليمية، ثمة حاجة لاعتماد نُهج جديدة بصورة جذرية، إذ أن القياسات القائمة حاليا على أساس

المدخلات لا توفّر معلومات ذات صلة بالسياسات. إن إحصاءات الحسابات القومية المستندة إلى المدخلات لها قيمة محدودة، ويجب الانتقال إلى قياسات النواتج – بل وحتى قياسات النتائج، وذلك أفضل. وينبغي أن تكون هنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا من الحل.

١٤ – وثمة مجالان آخران يتعين فيهما اعتماد نُهج جديدة في جمع البيانات لأغراض الإحصاءات الاقتصادية الرسمية. أولا، يجب أن يتطور جمع البيانات لكي تنعكس فيه التطورات في تنظيم الأعمال التجارية، والمصادر الجديدة للبيانات، وأفضل التكنولوجيات. ولم يقم حتى الآن إلا عدد قليل من المكاتب الإحصائية الوطنية بمبادرات هامة لمساعدة المؤسسات على تقديم موادها – بياناتها – الخام بطرق جديدة يُستفاد فيها من نظم البيانات الإلكترونية المتاحة لدى المؤسسات. ثانيا، يمثل البعد العالمي لأنشطة الأعمال التجارية ظاهرة جديدة نسبيا من وجهة نظر الإحصائيين الوطنيين، وهي تتطلب نموذجا جديدا لجمع البيانات. وينبغي تسوية المشاكل الحالية فيما يتعلق بالمؤسسات القائمة بعمليات القياس، باعتبارها كيانات وطنية، وذلك من خلال المشاركة العملية من جانب المنظمات الدولية.

١٥ – إن نواتج العملية الإحصائية تتأثر هي أيضا. وقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في أوساط مستخدمي بيانات المكاتب الإحصائية الوطنية. ويمثل هؤلاء المستخدمون الآن جزءا من المجتمع ذا قاعدة أوسع نطاقا وشاملا للقطاعات، تم التمكين له بالوسائل الإلكترونية من خلال الشبكة العالمية. وتقدم المكاتب الإحصائية الوطنية إلى هذا الجمهور المتزايد الانتشار معلومات تصف هياكل اقتصادية واجتماعية أكثر تعقدا. لم يعد كافيا تقديم بيانات خام غير مشروحة. وسيزداد الطلب على الشروح والبيانات الفوقية التي تتضمن كذلك معلومات عن السياق وعن القيمة وسيتعين نتيجة لذلك تغيير استراتيجيات النشر.

خامسا – المسائل الرئيسية في الإحصاءات الاجتماعية

١٦ – في إطار اقتصاد تحكمه المعلومات والمعرفة، يجب الاعتراف بالأبعاد الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – في مجالات التعليم والصحة وأسواق العمل ومجالات أخرى. إن الجمع بين الوصول إلى المعلومات والمعرفة هو الذي يحدد قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات العامة وعلى العمل بفعالية في المجتمع، وثمة حاجة إلى فهم هذه الفوائد بوصفها نتائج. يجب أن يكون الإحصائيون قادرين على تحديد الفئات المحرومة في المجالين الاثنين معا – الفارق في مجال المعرفة، وكذلك الفارق في مجال التكنولوجيا الرقمية/الوصول إلى البيانات – لمساعدة واضعي السياسات على التصدي لظاهرة الاستبعاد.

١٧ - سيتطلب هذا قيام الإحصائيين بمبادرات من أجل:

- مراعاة الطبيعة الشاملة للقطاعات التي تتسم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة صلة بين النواتج الاقتصادية والاجتماعية، وإدراك آثارها المتفشية.
- ضمان الاتساق في تعاريف وهياكل البيانات، للسماح بإقامة صلات بين البيانات الجزئية من مصادر مختلفة، بغية التمكين من فهم الآثار الاجتماعية المترتبة على السياسة العامة وعلى التطورات الاقتصادية.
- تلبية الحاجة إلى قياسات خدمات القطاع العام، من حيث النواتج، من أجل توفير بيانات ذات صلة بشأن أداء وإنتاجية القطاع العام.

١٨ - ويمثل دور التعليم وتنمية المهارات للقوى العاملة عنصرا مركزيا في القياس بالنسبة لمجتمع المعلومات. ومن الأساسي تحديد وقياس نمو رأس المال البشري لفهم الإنتاجية وتفسير السلوك في سوق العمل. وتم في المؤتمر تقديم أطر لرصد التعليم في سياق ازدياد كثافة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن تشكل تلك الأطر الأساس لمزيد من التنمية الدولية.

١٩ - ويتزايد حاليا الإقرار بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير السلوك الاجتماعي وبأنها، فضلا عن التأثير في تكوين الطلب، تؤثر أيضا في أنماط التفاعل بين المواطنين والحكومة والمؤسسة. ويشكل قياس الوقت الذي يقضيه الأشخاص في الاستراحة وسيلة متزايدة الأهمية لفهم هذه التغييرات. وفي حين يؤدي الاقتصاد القائم على أساس التكنولوجيا الرقمية إلى تقلص الحدود الفاصلة بين البيت ومكان العمل وبين الاستجمام والشغل، يمكن لفهم الطريقة التي يقضي بها المواطنون الوقت، كمستهلكين وكأعضاء في القوى العاملة، أن يشكل مدخلا حيويا في عملية تحليل السياسات. وإذا كان ثمة نموذج جديد لسلوك الأفراد الاقتصادي، فإن هذه هي الطريقة التي يرجّح أن نعثر عليه ونتعقبه بها.

سادسا - المجتمع الإحصائي الدولي وجدول أعمال الاقتصاد الجديد

٢٠ - يوجد حاليا اعتراف بحقيقة أن المنظمات الدولية وكذلك المنظمات الوطنية تجد صعوبة متزايدة في مواكبة التغيرات في الاحتياجات الإحصائية. ويحدث هذا في الوقت الذي أصبحت فيه القابلية للمقارنة دوليا هامة أكثر من أي وقت آخر نظرا لمعدل التغير وللتدويل المتزايد للشركات، والحاجة لفهم الآثار العالمية المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر بلدان مختلفة. ومن الأساسي إنجاز مزيد من العمل لتدعيم التقارب، وقد لا تكون الأطر الدولية القائمة قادرة على تحقيق ذلك.

٢١ - بيد أن الواقع هو أن معظم المنظمات الإحصائية الرسمية تهتم بالأولويات الوطنية قبل أي شيء آخر، ومن الضروري التوصل إلى اتفاق دولي لتحقيق التغييرات اللازمة على هذا الأساس. ويجب بالتالي إثبات أهمية النُهج الإحصائية الجديدة، وليس واضحا في الوقت الحاضر أن التغييرات التي تعتبرها أكثر البلدان تقدما مفيدة صالحة للجميع.

٢٢ - ونظرا لكون الموارد المتاحة لتطوير الإحصاءات محدودة، يجب اتباع الطريقتين التاليتين لتحقيق أقصى فائدة من استخدامها:

- برنامج أكثر اتساقا للبحث في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومجتمع المعلومات، بما في ذلك تقاسم عبء العمل فيما بين المنظمات لتفادي ازدواجية الجهود.
- يتعين على الهيئات الدولية أن تقوم، نتيجة لأعمال البحث، بوضع توصيات واضحة للبلدان الأعضاء لا تكتفي فيها بتحديد ما ينبغي القيام به بل وتبين أيضا كيف يمكن تحقيق النتائج الموصى بها؛ ومن شأن ذلك أن يسمح بإنجاز الكثير لتحسين تنفيذ التغييرات المتفق عليها للأطر الدولية.

٢٣ - يجب أن يتوفر التزام طويل الأجل بدعم التغيير، توافق في إطاره المكاتب الإحصائية الوطنية على تجميع مواردها والتركيز على مجالات خبرة كل منها وفقا لبرنامج بحوث مشترك. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق تقدم بصورة متيسرة. ويجب أيضا زيادة الفعالية في استخدام مساهمة الأكاديميين في هذا الإطار. وقد يتطلب ذلك مزيدا، وربما نوعا مختلفا، من الموارد والمهارات في المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية لتنفيذ التغييرات المطلوبة.

٢٤ - إن قياس الأسعار، ووضع البرامجيات في الحسبان، ومراعاة ناتج قطاع الخدمات، تتطلب جميعا مزيدا من البحث وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات الحالية والمفاهيم الجديدة. وسوف يسمح هذا للمجتمع الإحصائي الدولي بوضع مقارنات للمنهجيات والإجراءات والممارسات على أساس فهم جيد. ويجب أن تيسر المنظمات الدولية عملية التقاسم والتبادل.

٢٥ - وثمة تأييد عام لضرورة استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، إذ أن إطار اليوم غير ملائم للموجودات غير المنظورة مثل البحث والتطوير، وفي ذلك نقطة ضعف رئيسية. وبصورة متوازية، كانت عمليات تنقيح نظام الحسابات القومية، استجابة للتغيرات في السوق والتكنولوجيا، بطيئة إلى حد لم يسمح لها بمواكبة تلك التطورات، ومعقدة بقدر لم يسمح للجميع بمتابعتها، وينبغي تعديلها:

- لتمكين جميع البلدان من الوفاء بالمعايير الأساسية في الحسابات القومية.
- لتكييف الإطار القائم بغية سد الفجوات التي تم تحديدها.

٢٦ - والمكاتب الإحصائية الوطنية هي المسؤولة عن إدخال التغييرات في عمليات اتخاذ القرار، ويتعين عليها أن تكفل ما يلي:

- الالتزام بالتنفيذ في الوقت المناسب.
- زيادة التركيز على تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة بغية تعجيل التنفيذ.

٢٧ - ويمثل أيضا تقارب تصنيفات عام ٢٠٠٧، بغية تحسين القابلية للمقارنة، أولوية عليا من أجل فهم الفوارق بين البلدان وللآثار المترتبة دوليا على التغيير. وللمنظمات الدولية دور مركزي في هذا الشأن لكن لا بد لعملها من أن يستند إلى قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على تبادل المعلومات بخصوص الممارسات الجيدة وعلى تكييف تلك الممارسات.

سابعا - أولويات يتعين على المكاتب الإحصائية أن تتصدى لها الآن

٢٨ - سُئل المشاركون عن أولوياتهم للعمل الدولي في إطار النظام الإحصائي بهدف تسوية المسائل المثارة في المناقشة؛ ويسعى موجز الردود الوارد أدناه إلى أن يحدد أيضا المنظمات التي يكون من الأفضل توجيه هذا العمل من خلالها.

عمليات من أجل التغيير

٢٩ - إن الآليات المستخدمة حاليا لتطوير نظم الحسابات القومية والتصنيفات ولتنفيذ الاتفاقات الدولية الجديدة لم تواكب التغير الاقتصادي. ومن شأن التطويرات التالية، التي تتطلب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات في النظام الإحصائي الدولي، أن تساعد في تدارك ذلك:

التطوير	المسؤولون عن المبادرة
اعتماد نهج أكثر مرونة، قد يكون تدرجيا، لتطوير نظام الحسابات القومية، مع إجراء عمليات استكمال أكثر تواترا بغية تحقيق التقارب والقابلية للمقارنة؛ اتفاق على العملية وبرامج البحث والجداول الزمنية لعمليات استكمال تدريجية	الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة
التركيز في تعديل نظام الحسابات القومية على تحديد الطريقة التي يمكن بها إدخال التعديلات اللازمة، لتعجيل الاعتماد والمساعدة في تحقيق القابلية للمقارنة	الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، بمساعدة من المكاتب الإحصائية القومية
زيادة الاستثمار في تحديد وتبادل ''الممارسات الجيدة'' في مجال النهج الإحصائية، بغية نشر منهجيات وممارسات مشتركة	المكاتب الإحصائية القومية، استنادا إلى مساهمات الأكاديميين؛ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

طرائق القياس

٣٠ - تلزم حلول متفق عليها لطائفة عريضة من المسائل التقنية تتمثل أكثرها استعجالا فيما يلي:

التطوير	المسؤولون عن المبادرة
خدمات مكيفة مع السوق - نهج متفق عليه لقياس النواتج ومنهجية للتخفيض الانكماشي للأسعار.	فريق مدينة فوربرغ، فرقة العمل المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية
قياس نوعية وأسعار سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وضع معيار مشترك لطرائق التسعير المُتعيّة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المركز الأوروبي للطرائق المتعية التابع للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية
منهجية قياس الموجودات من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن البرامجيات.	فريق كانبرا، الاتحاد الأوروبي
معاملة المعرفة والموجودات غير المنظورة الأخرى المتصلة بها بوصفها أصولا رأسمالية، بالاستناد إلى أعمال المؤسسات والأكاديميين.	فريق كانبرا، مكاتب إحصائية وطنية، أكاديميون
زيادة الاستثمار في قياسات مجتمع المعلومات لجمع الأدلة بخصوص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى الشبكات الإلكترونية، واعتمادها مع الأثر المترتب عليها بالنسبة للمؤسسات والأسر المعيشية.	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، مكاتب إحصائية وطنية رائدة
تصنيف ٢٠٠٧، الذي يكتسي فيه التقارب أهمية حيوية لتحسين القابلية للمقارنة ولمراعاة ازدياد الدور الذي تؤديه منتجات التكنولوجيا الرقمية/تكنولوجيا المعلومات.	الفريق العامل المعني بالتقارب: الأمم المتحدة؛ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، الولايات المتحدة، المكسيك، استراليا، نيوزيلندا
قياس رأس المال البشري، ونوعية مدخلات العمل في النشاط الاقتصادي، وتحسين فهم الروابط بين المهارات والمعرفة، والوصول إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والإنتاجية.	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي الاتحادي السويسري، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

التطوير	المسؤولون عن المبادرة
قياس الخدمات الصحية والتعليمية، مع نقل مجال التركيز من المدخلات إلى النواتج، أطر لتوفير المعلومات التي يحتاجها واضعو السياسات عن طريق استخدام حسابات ساتلية.	منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الإحصاءات الكندية، الاتحاد المالي باريس ٢١
وضع بيانات جزئية خاصة بالأعمال التجارية لتحليل الإنتاجية والسلوك والأداء، مع وضع بروتوكولات وأطر تسمح بإجراء المقارنة الدولية.	فرقة العمل الإحصائية التابعة للجنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالصناعة والأعمال التجارية، المكاتب الإحصائية الوطنية
وضع بيانات خاصة بكيفية قضاء الوقت، كجزء من النهج القائم على البيانات الجزئية المتعلقة بالأسر المعيشية، لإظهار الآثار المترتبة على الشبكات بالنسبة لسلوك الأفراد – الاجتماعي والاقتصادي – ولتطور الطلب والمهارات.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكاتب الإحصائية الوطنية
قياسات ترمي إلى تحديد ''الفارق في مجال التكنولوجيا الرقمية'' داخل المناطق وفيما بينها، بغية تحديد المجموعات المحرومة لمساعدة واضعي السياسات.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكاتب الإحصائية الوطنية

قياس الاقتصاد الجديد على صعيد الممارسة

٣١ – إن قياس الاقتصاد الجديد يطرح تحديات للإحصائيين وفي الوقت نفسه يتيح لهم فرصا. وقد أصبحت الكيانات الاقتصادية والشبكات الاجتماعية أكثر تعقدا نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن هذه التكنولوجيا ذاتها توفر العديد من الحلول.

التطوير	المسؤولون عن المبادرة
طرائق قياس متكاملة للشركات المتعددة الجنسيات، تمثل جزءا متزايدا من النشاط الاقتصادي، حين لا تتمكن القياسات القومية من إظهار السلوك أو الأداء.	المكاتب الإحصائية الوطنية، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، منظمة التجارة العالمية
وضع منهجية لتحسين طريقة الحصول على بيانات عن النواتج، والأسعار، وما إلى ذلك، من قواعد البيانات الكبرى التي تضعها المؤسسات في إطار عملياتها؛ وحتى الآن، لم يحرز تقدما هاما سوى عدد قليل من المكاتب الإحصائية القومية.	فريق أوتاوا، المكاتب الإحصائية الوطنية، مؤسسات رائدة.

النشر

٣٢ – تزداد أهمية الاتصالات الواضحة والموضوعية بقدر ما تكيف المكاتب الإحصائية الوطنية أدوارها لتلبي المطالبات بسياسات قائمة على أساس بيانات وقائعية. وللإحصائيين

مسؤولية واضحة عن تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وقابلية تلك البيانات للتفسير، خاصة أن الإنترنت توفر منتجاتهم بصورة مباشرة للمؤسسات والمواطنين.

التطوير	المسؤولون عن المبادرة
تحقيق تكامل أكثر وثوقا للمفاهيم والبيانات الفوقية بغية ضمان أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتعاريف والنوعية والقابلية للمقارنة لكي يتمكن المستخدمون من التعويل على تلك المفاهيم والبيانات.	المكاتب الإحصائية الوطنية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاتحاد المالي باريس ٢١

ثامنا – رصد التقدم

٣٣ – ستساعد هذه الخطوات الإحصائيين على أن يقدموا إلى المواطنين وواضعي السياسات وقطاع الأعمال صورة أكثر إقناعا – لكنها تظل غير كاملة – للتغييرات الجارية حولهم. وما لم يتحقق التغير، فإن خطر أن يفوت ركب اقتصاد المعلومات الإحصائيين الرسميين سيكون متزايدا. وقد جمع هذا المؤتمر الذي نظمته الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية طائفة عريضة من مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها ينتمون إلى قطاعات مختلفة ولهم مصلحة مشتركة في أن يفي النظام الدولي للإحصاءات بالاحتياجات المتغيرة لمستعمليه. وقد بدأ بالفعل التصدي للعديد من المجالات الوارد بيانها أعلاه.

٣٤ – وبخصوص العديد من التطويرات، يجب أن تؤدي المكاتب الإحصائية الوطنية بحزم دورا قياديا للمضي قدما بالبرنامج. وقد كان تقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات موضوعا متكررا في المناقشات، ويجب أن ينطلق التقاسم من القاعدة لكي تتحقق فعاليته. وسيمثل مدى قيام المكاتب الإحصائية الوطنية بذلك مقياسا هاما للتقدم المحرز.